

إيران تتجاهل التحذيرات الدولية وتمعن في قمع المحتجين

اعتقال 1000 شخص منذ اندلاع الانتفاضة



ضغط أزعج طهران على الاستنجاذ بنظرية المؤامرة

المحتجين، والتجا مباشرة إلى التصعيد من خلال تكليف ميليشيا الباسيج الإسلامية التابعة للحرس الثوري بقمع المحتجين، وأمهلت هذه الميليشيا المحتجين بضع ساعات لإخلاء الشوارع قبل "الفتك بهم".

ولاقت طريقة تعاطي طهران مع المحتجين السلميين تنديدا دوليا واسعاً، إذ دعا الإتحاد الأوروبي السلطات إلى تغليب لغة الحوار مع المحتجين، فيما حثت الولايات المتحدة المحتجين على توثيق انتهاكات النظام وإرسالها لتعقب هؤلاء المنتهكين.

والموضح أن السلطات الإيرانية استشعرت الخطر الداهم القادم من الخارج كذلك، ما جعلها تمر للسرعة القصوى في إخماد شرارة انتفاضة طهران، حيث تحاصر الاحتجاجات نفوذ طهران في كل من لبنان والعراق، وبما أن القيادة الإيرانية تترك جيداً مخلفات خسارة نفوذها الإقليمي، فإنها لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء انتفاضة الشعب العراقي حيث وصفها المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي بأنها "مؤامرة من الأعداء تهدف إلى التقريب بين العراق وإيران" وذلك بعد أن قام المحتجون بحرق صورة المتواجدة في العراق.

«الحرب العالمية» مخدر إيراني جديد للتحايل على المحتجين

ويضيف هؤلاء أن السلطات تتوارى خلف نظرية المؤامرة لارتكاب انتهاكات جسيمة في حق المحتجين الغاضبين عن قرارات محكمة في حقهم، تهدف إلى إخراج البلاد من مازقها الاقتصادي. وأكد مسؤولون إيرانيون مقتل خمسة أشخاص، بينما قالت منظمة العفو الدولية إنه يعتقد أن أكثر من 100 متظاهر قتلوا، وأن عدد القتلى الحقيقي قد يصل إلى 200.



علي فدوي
لقد قبضنا عليهم وسيحكم القضاء عليهم بأشد العقوبات

ويبدو أن أعمال العنف هي الأسوأ، على الأقل منذ أن أخذت إيران "الثورة الخضراء" عام 2009، عندما قتل العشرات من المحتجين على مدى عدة أشهر. وذكرت منظمة العفو الدولية أن 30 شخصاً على الأقل قتلوا في إقليم كرمانشاه وحده، مما يجعله الأكثر تضرراً جراء الاحتجاجات، وحددت عدد القتلى من 106 إلى 115 شخصاً. وترفض إيران تلك الأرقام وتصفها بأنها "مجرد تكهنات".

ومنذ بداية الاحتجاجات لم يكف النظام الإيراني نفسه عناء التفاوض مع

واضح، لكن مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قدر الرقم بأكثر من 1000 شخص، الثلاثاء الماضي.

وكان فدوي يتحدث في تجمع للباسيج، الميليشيا الإسلامية الموالية للمؤسسة الحاكمة في طهران.

والجمعة، أعلنت قيادة الباسيج أن الاضطرابات الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود ترقى إلى "حرب عالمية" ضد طهران تم إحباطها، وحكمت مسؤوليتها لواشنطن والرياض وإسرائيل.

وقال اللواء سالار أبنوش، نائب رئيس ميليشيا الباسيج "لقد نشبت حرب عالمية ضد النظام والثورة ولحسن الحظ مات الطفل لحظة ولادته".

ونقلت وكالة الأنباء إسنا شبه الرسمية عن أبنوش قوله إن الاستجوابات كشفت أن "تحالف الشر" المكون من "الصهيانية وأميركا والسعودية" كان وراء "الفتنة".

وفي تصعيد غير مفهوم الدوافع وفقا لمراقبين، حذر إسحاق جهانجيري نائب الرئيس الإيراني دولا بالمنطقة، من أنها ستواجه عواقب وخيمة إذا ثبت تدخلها لإنهاء الاضطرابات في بلاده.

ويقول مراقبون إن تواعد القيادة الإيرانية لدول في المنطقة مردها اعتماد إيران على نظرية المؤامرة لتبرير فشلها في تلبية طموحات الشعب الذي يربح وبلاده تحت وطأة العقوبات الأمريكية بسبب تعنت النظام.

أعاد تواعد الحرس الثوري الإيراني للمحتجين السلميين الذين تم اعتقالهم خلال الاحتجاجات التي اجتاحت أكثر من 120 مدينة إيرانية إلى الواجهة مخاوف أسرة المجتمع الدولي من انتهاكات محتملة قد يرتكبها النظام في طهران وأذرعها التي يتصدرها الحرس الثوري الذي توكل له مهام التكتيل بالمعارضين للسلطات الإيرانية. ويحاول النظام في طهران ترميم صورته المهترزة باتهام أطراف خارجية على غرار واشنطن بالضلوع في ترحيض الشعب على الانتفاض ضده.

طهران - قال نائب قائد الحرس الثوري الإيراني، الأحد، إن إيران ستعاقب بشدة "المرتزقة" الذين اعتقلوا إثر موجة احتجاجات اجتاحت البلاد، عقب قرار الترفع في أسعار الوقود اندلعت بعد ارتفاع حاد في أسعار الوقود.

وترى العديد من الأوساط السياسية أن تواعد الحرس الثوري الذي يعد ذراع طهران لسردع الغاضبين على النظام يتغير المخاوف، لاسيما بعد تواتر أنباء مفادها مقتل ما لا يقل عن 200 محتج منذ بداية المظاهرات، رغم تحذيرات المنظمات الأممية على غرار منظمة الأمم المتحدة وكذلك العفو الدولية.

وتحاول طهران استغلال حالة التعنت الإعلامي للحد من استعادة الهوة في كامل المدن التي شهدت احتجاجات بعد رفع سعر البنزين في شكل مفاجئ بنسبة تصل إلى 200 بالمئة.

وتذكرت وكالة فارس، الأحد، نقلا عن مسؤولين في قوات إنفاذ القانون أنه تم اعتقال 180 من قادة الاحتجاجات التي شهدت إغلاق طرق سريعة، وإضرام النار في مصارف ومراكز شرطة ونهب متاجر.

وقال نائب قائد الحرس الثوري الأدميرال علي فدوي "بالنكاد سترد وفقا للوششية التي ارتكبوها". وقال في مؤتمر صحافي في طهران "لقد القينا القبض على جميع العملاء والمرتزة الذين قدموا اعترافات صريحة بانهم كانوا مرتزة لأميركا وآخرين".

وأضاف أنهم على علاقة بجماعة "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة التي تعتبرها طهران تنظيماً "إرهابياً". وقال فدوي "لقد قبضنا عليهم جميعاً، وإن شاء الله فإن القضاء سيحكم عليهم بأقصى العقوبات".

ولا يزال العدد الإجمالي للأشخاص الذين اعتقلوا بسبب الاضطرابات غير

متفوقاً بأكثر من عشر نقاط على حزب العمال المعارض الرئيسي. ومن المفترض أن يستفيد الحزب من تخلي زعيم حزب بريكست نايجل فاراج، المناهض للمؤسسات الأوروبية والمؤيد لبريكست، عن تقديم مرشحين في أكثر من 300 دائرة. وكان فاراج متهماً بأن يعرض الأصوات المؤيدة لبريكست لخطر التشتت.

وبالرغم من تقدمه نظرياً على خصومه إلا أن نتيجة الاقتراع لا تزال غير مؤكدة، ويدعو معلقون سياسيون إلى الحذر.

ويحاول جونسون أن يرتكز في حملته الانتخابية على اتفاق الخروج من الإتحاد الأوروبي الذي من المفترض أن يسمح للبلاد باستعادة السيطرة على قوانينها وأموالها وسياساتها حيال الهجرة، بحسب قوله.

ومن جهة، بنوي منافسه الرئيسي وهو زعيم حزب العمال جيريمي كوربين في حال وصل إلى الحكم، التفاوض بشأن اتفاق جديد لبريكست في الأشهر الثلاثة القادمة وتقديمه في استفتاء يطرح على البريطانيين خيار إلغاء بريكست.

ويهزأ جونسون من الإستراتيجية التي يعتمد عليها ويسخر من رفضه اختيار معسكر. وطالما حذر الزعيم العمالي من أنه سيبقي "محايداً" في الحملة لهذا الاستفتاء الثاني المحتمل. ولكن جونسون لديه أيضاً نقاط ضعف خصوصاً في ما يتعلق بسنوات التقشف التي عانى منها البريطانيون في ظل حكومات محافظة. وودع بوضع حد لسياسة التقشف عبر ضخ المليارات من الجنيهات في المؤسسات العامة.

ويتعهد جونسون خصوصاً بزيادة ميزانية خدمات الصحة العامة بقيمة 33.9 مليار جنيه إسترليني ما يعادل 39.5 مليار يورو. وتمتد الخدمة التي يجدها البريطانيون، بأسوأ مراحلها اليوم بسبب مشاكل في التوظيف وتقدم المؤسسات.

وينوي زعيم المحافظين أيضاً "جعل الشوارع أكثر أماناً" عبر توفير عشرين ألف شرطي، وتعهد بتقديم تمويل أكثر للمدارس.

وفي ما يخص الهجرة، تعهد جونسون بوضع حدّ لحرية تنقل الأشخاص ومراقبة الهجرة عبر نظام يقوم وفقاً للنموذج الأسترالي. وقد شكلت مسألة الهجرة موضوعاً رئيسياً في استفتاء يونيو 2016 بسبب الخشية من وصول أعداد كبيرة من المهاجرين، وهي مسألة صيغت في صالح المعسكر المؤيد لخروج بريطانيا من الإتحاد.

حسم بريكست يتصدر أولويات برنامج جونسون الانتخابي

لندن - كشف رئيس الوزراء البريطاني المحافظ بوريس جونسون، الأحد عن مشاريعه في حال فاز بالانتخابات التي ستجرى في 12 ديسمبر التي تتضمن مسألة إخراج المملكة من التكتل الأوروبي، بالإضافة إلى طي صفحة التقشف.

ويعتبر جونسون هذه الانتخابات وهي الثالثة خلال أربع سنوات، الوسيلة الوحيدة لإخراج بلاده من مازق بريكست الذي يقسم البلاد منذ قيامها باستفتاء الخروج عام 2016. وقد أيد آنذاك 52 بالمئة من البريطانيين خلال الاستفتاء بريكست.

وفي محاولة منه لاستمالة الناخبين، وعد جونسون بـ"هدية مبكرة لعيد الميلاد" في حال أعيد انتخابه، وهي إعادة مشروع قانون بشأن اتفاق الانسحاب من الإتحاد الأوروبي الذي أعاد التفاوض بشأنه جونسون مع بروكسل على البرلمان الشهر المقبل، بهدف تنفيذ بريكست آخر يناير.

بوريس جونسون
بريكست سيسمح لنا بالضي قدما وتحرير إمكانات البلد

وقال جونسون في ويست ميدلاندز، وسط البلاد، "في حين أن العائلات تتحضر لتقطيع الديوك الرومية في عيد الميلاد المقبل، أريدها أن تستفيد من فترة الأعياد وهي متحررة من مناساة بريكست التي تبدو من دون نهاية". وأكد أن برنامجه "سيحقق بريكست وسيسمح لنا بالضي قدما وتحرير إمكانات البلد كله".

وتعهد جونسون بضمان عدم رفع معدلات الضريبة على المداخل والتمارين الصحي الوطني والضريبة على القيمة المضافة، في ظل وجود حكومة محافظة.

ومن المتوقع أن يعقد النواب البريطانيون جلسة جديدة في 17 ديسمبر في بداية دورة برلمانية جديدة. ولا يتحرك ذلك إلا وقتاً قصيراً لدرس مشروع قانون الخروج من الإتحاد الأوروبي الذي لن يكون بالإمكان المصادقة عليه قبل عيد الميلاد.

ولكن يؤكد جونسون من خلال هذه التعهدات عزمه على المضي قدماً في تنفيذ بريكست.

وفي الوقت الحالي، يتصدر حزب المحافظين الذي يشهد تزايداً في شعبيته استطلاعات الرأي بنسبة حوالي 40 بالمئة من نوايا التصويت،

والتي تتفوق بأكثر من عشر نقاط على حزب العمال المعارض الرئيسي.

ويحاول جونسون أن يرتكز في حملته الانتخابية على اتفاق الخروج من الإتحاد الأوروبي الذي من المفترض أن يسمح للبلاد باستعادة السيطرة على قوانينها وأموالها وسياساتها حيال الهجرة، بحسب قوله.

ومن جهة، بنوي منافسه الرئيسي وهو زعيم حزب العمال جيريمي كوربين في حال وصل إلى الحكم، التفاوض بشأن اتفاق جديد لبريكست في الأشهر الثلاثة القادمة وتقديمه في استفتاء يطرح على البريطانيين خيار إلغاء بريكست.

ويهزأ جونسون من الإستراتيجية التي يعتمد عليها ويسخر من رفضه اختيار معسكر. وطالما حذر الزعيم العمالي من أنه سيبقي "محايداً" في الحملة لهذا الاستفتاء الثاني المحتمل. ولكن جونسون لديه أيضاً نقاط ضعف خصوصاً في ما يتعلق بسنوات التقشف التي عانى منها البريطانيون في ظل حكومات محافظة. وودع بوضع حدّ لحرية تنقل الأشخاص ومراقبة الهجرة عبر نظام يقوم وفقاً للنموذج الأسترالي.

وقد شكلت مسألة الهجرة موضوعاً رئيسياً في استفتاء يونيو 2016 بسبب الخشية من وصول أعداد كبيرة من المهاجرين، وهي مسألة صيغت في صالح المعسكر المؤيد لخروج بريطانيا من الإتحاد.

وينوي زعيم المحافظين أيضاً "جعل الشوارع أكثر أماناً" عبر توفير عشرين ألف شرطي، وتعهد بتقديم تمويل أكثر للمدارس.

وفي ما يخص الهجرة، تعهد جونسون بوضع حدّ لحرية تنقل الأشخاص ومراقبة الهجرة عبر نظام يقوم وفقاً للنموذج الأسترالي. وقد شكلت مسألة الهجرة موضوعاً رئيسياً في استفتاء يونيو 2016 بسبب الخشية من وصول أعداد كبيرة من المهاجرين، وهي مسألة صيغت في صالح المعسكر المؤيد لخروج بريطانيا من الإتحاد.

ويحاول جونسون أن يرتكز في حملته الانتخابية على اتفاق الخروج من الإتحاد الأوروبي الذي من المفترض أن يسمح للبلاد باستعادة السيطرة على قوانينها وأموالها وسياساتها حيال الهجرة، بحسب قوله.

ومن جهة، بنوي منافسه الرئيسي وهو زعيم حزب العمال جيريمي كوربين في حال وصل إلى الحكم، التفاوض بشأن اتفاق جديد لبريكست في الأشهر الثلاثة القادمة وتقديمه في استفتاء يطرح على البريطانيين خيار إلغاء بريكست.

التجار مفلسون بعد تراجع الهجرة غير الشرعية في النيجر

على هذا المبلغ إلا 521 شخصاً من أصل 6565". وكان يفترض أن تدعم هذه الأموال عملية عودة هؤلاء الأشخاص إلى أعمالهم بعد أن فقدوا وظائفهم، وفق قوله. ويضيف بشير "قالوا لنا خذوا 1.5 مليون فرنك لتنهضوا، سنسرى لاحقاً ماذا يمكن أن نفعول وما زلنا ننتظر".

غياب المنافع الاقتصادية التي كان يؤمنها المهاجرون لدى التجار في أسواق أغاديز شمال النيجر

ويوجه إدريسا ساليغو تحذيراً فيقول "على حكومتنا والاقتصاد الأوروبي أن يحترما التعمير الذي قطعاه، وإلا فإننا لن نأخذ بعد الآن القانون في الاعتبار. للصبر حدود".

ومع استمرار التوتر في ليبيا التي يخوض فيها الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر معركة تحرير العاصمة طرابلس من قبضة الميليشيات منذ الرابع من أبريل تزداد مخاوف المنظمات الإنسانية والحقوقية من خطورة عبور هؤلاء المهاجرين إلى الأراضي الليبية.

غرار الغالونات، الحصائر والأغطية مستلزمات أساسية للعيش أثناء عبور الصحراء.

ولم تعد الحركة الليلية لمحطات الحافلات في أغاديز إلا نكزراً، إذ غابت الحافلات المكتظة بالمهاجرين القادمين من نيامي.

واختفت كذلك من أمام المصارف طوابير المهاجرين الطويلة بانتظار تحويلات مالية من عائلاتهم.

وبحسب مسؤول في أغاديز، فإن تراجع تدفق المهاجرين يؤدي إلى خسارة البلدية "مئات الملايين من المداخل المباشرة".

وأفاد مصدر أممي أن "مهاجرين أصبحت جحيماً بالنسبة للمهاجرين بعد سقوط معمر القذافي عام 2011. وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة أنها ساعدت أكثر من أربعين ألف مهاجر في العودة طوعاً إلى وطنهم "منذ إقرار القانون الذي يجرم الهجرة غير المنظمة عبر النيجر".

ويقول بشير "أما عام 2017، وعدت أوروبا والنيجر بدفع 1.5 مليون فرنك أفريقي (2286 يورو) لكل شخص كان يعمل في مجال الهجرة سابقاً (مهربون ومرشدون وسائقون وأصحاب مطاعم...)". "لكن حتى اليوم لم يحصل

وتسبب غياب المنافع الاقتصادية التي يؤمنها المهاجرون في حالة الاستياء في أغاديز.

ويؤكد إدريسا ساليغو الذي يحاول العودة إلى الترميم مهنته الأصلية، "بصراحة نحن محبطون، في السابق، كنت أخرج كل يوم اثنين ما يصل إلى 13 ألية صغيرة على متن كل منها ما بين 10 و31 شخصاً، وكنت اجني أكثر من ثلاثة ملايين فرنك أفريقي أي ما يعادل 4573 يورو.

ويوضح أنه "كل يوم اثنين" كان ينطلق من أغاديز باتجاه ليبيا "موكب كبير" يضم أحياناً ما بين 300 و400 ألية صغيرة، إضافة إلى ما بين 70 و115 شاحنة كبيرة قادرة على نقل عدد "يصل إلى 12 ألف شخص".

وبات عيسى عبدو يمضي أيامه بنفخ الغبار عن غالوناته التي كان المهاجرون يشترونها لملئها بالمياه. ويقول "عندما كانت الحركة في أوجها، كنت أبيع يومياً ما بين 75 و100 غالون مقابل أربعة آلاف فرنك أفريقي لكل منها أي 6 يورو، وكنت اجني ما بين 300 و400 ألف فرنك".

ويضيف "إذا استمر الركود، سنعود إلى القرية لزراعة حقولنا". ويقول محمد موسى وهو تاجر آخر كان يضع عمامة زرقاء وبدا وجهه متوتراً، "خلال شهرين، بيعت أقل من حوالي عشرة أغطية وحصائر". على

شركات تهريب منظمة

فبراير، بتراجع عدد المهاجرين غير القانونيين الذين يصلون إلى السواحل الإيطالية هذا العام بنسبة "80 بالمئة" بمقارنة بالعام 2018.

ويوضح رئيس رابطة المهريين السابقين بشير "أما أن عدد "الغيتوات" وهي ساحات داخلية يقطن فيها المهاجرون قد تراجعت".



شركات تهريب منظمة